

جامعة عمار ثليجي الأغواط  
كلية العلوم السياسية والحقوق  
قسم: الحقوق



مذكرة تخرج ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

## أثار القرض البنكي على الاستثمار

إشراف الدكتور:

د/لحاق عيسى

إعداد الطلبة

-سلمى ايمان متاش

- عبد القادر مسقم

أعضاء لجنة المناقشة:

<u>رئيسا</u>	د/- قوق أم الخير
<u>مشرفا و مقررا</u>	د/- لحاق عيسى
<u>ممتحنا</u>	د/- تاج عطاء الله

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

## إهداء

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل  
سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
خير خلق الله أجمعين

إلى روح أبي الغالية طيب الله ثراه.

إلى أمي حفظها الله وأطال الله في عمرها  
كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي  
إلى زوجتي الغالية والى قرّة عيني أولادي

محمد سامي

عمر رامي

خديجة ميرال

إلى كل من ساعد من قريب و بعيد.

مسقم عبدالقادر

المقدمة

## مقدمة

إن النظام البنكي الجزائري وبعد تجربة طويلة منذ الاستقلال، أضحى من بين الأجهزة السيادية في الدولة، لأنه وببساطة يعد مرجعية هامة لقياس مدى تطور وتقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، ليس في الجزائر فقط بل في العالم بأسره.

ولأن البنوك عموماً من أهم المؤسسات المالية المساهمة في تطور العمليات الاقتصادية والتجارية، لأنها المؤسسات المالية المشاركة في رفع مستوى العمليات الاستثمارية والتجارية في أي دولة، فهي تقوم بتمويل المشاريع التي لا تعتمد على رأسمالها فقط، بل تبحث عن مصادر خارجية لتقوية مبادلاتها المالية، وما لها في ذلك إلا البنوك. ولأنه وكقاعدة عامة تمويل مشاريع المؤسسة يفترض أن يتم عن طريق رأسمالها أي بمواردها الخاصة، لكن ونظراً لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل ، أصبح من الضروري على المؤسسة اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل مشاريعها ولن يكون ذلك إلا باللجوء إلى المصارف، فالبنوك إذاً إحدى أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد، لأنها تقوم بتلقي الأموال من المدخرين لا لتخزينها وتكديسها في الأرصدة بل لإعادة استثمارها في مشاريع تعود بالربح الكبير على الدولة، وهذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تجميع الأموال جعلها ملجأ الكثير من الشركات بجميع أنواعها وحتى التجار الأفراد، وذلك كوسيلة للتمويل بالإستدانة البنكية، وفي مقابل ذلك ونتيجة لدورها في الإقتصاد الوطني، أولها المشرع بعناية خاصة من خلال تنظير آليات عملها بشكل قانوني محكم ، ووضع القواعد القانونية التي تحفظ حقوق المتعاقدين معها. وهذا لأن العملية الاستثمارية وحدها القادرة على خلق الثروة وتطوير الاقتصاد، مما ينعكس معه ايجاباً حياة الفرد داخل مجتمعه.

الاستثمار، وحتى يستطيع الاقتصاد الوطني مواجهة مشاكل التمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية ودخول الأفراد سوق الضعف الكبير المسجل في توفير رأس المال، كان لابد من البحث عن ميكانيزمات وسياسات لتسهيل عملية التمويل، وعليه البحث عن مصادر التمويل المشاريع تتوافق مع موارد الدولة ومتطلبات الاقتصاد، لتكون بذلك البنوك أهم مصدر للعملية التمويلية عن طريق الاستدانة أو ما يعرف بالقروض البنكية.

للموضوع أهمية بالغة، لأنه يمس الجانب الاقتصادي لدولة وكذا علاقته بالجوانب الاجتماعية للأفراد سواء تجار كانوا أو أفراد عاديين لاسيما أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل في مجال التمويل البنكي ومدى فعالية منح القروض وانعكاسها على الاستثمار بوجه عام، وهذا ما دفعني لطرح التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار قروض التجمع البنكي كأحد الاساليب الفعالة لتطوير الاستثمار و تلبية حاجيات العملاء بأقل المخاطر الممكنة ؟

تتم مناقشة هذه الاشكالية من خلال محورين أساسيين هما:

القرض البنكي وأسباب اللجوء إليه كمبحث أول ، وإلى دور القرض البنكي في تطوير الاستثمار كمبحث ثان.

المبحث الأول: عموميات حول القرض التجمع البنكي

المطلب الأول: مفهوم التجمع البنكي

الفرع الأول: تعريف التجمع البنكي

بأنها قروض كبيرة القيمة نسبياً تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات التمويلية، وذلك إما لوجود قيود ائتمانية تحد من قدرة البنك الواحد على تقديم مبالغ كبيرة، أو لرغبة من المقترضين في توزيع مخاطرها أو الأمرين معا فهي " تجمع مصرفي مهمته تجميع قروض كبيرة الحجم نيابة عن المقترض و ينتهي هذا التجمع أو الاتحاد مع نهاية استحقاق القرض، ففي حالة تعذر بنك واحد تقديم قيمة القرض بالكامل فإنه يطلب من مجموعة المصارف والمؤسسات المالية المساهمة في تقديم القرض، وتقوم هذه المجموعة بتوزيع نسبة المشاركة فيما بينها، بمعنى توزيع الحصص بغية توزيع المخاطر. ولقد ازداد استخدام القروض المشتركة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب النمو الكبير في حجم المشروعات المحلية والدولية وحاجتها إلى تمويل ضخم، وكذلك لكبر حجم المخاطر الملقاة على عاتق البنك الواحد والتي لا يستطيع أن يتحملها بمفرده في هذه الحالة.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: نشأة القروض المشتركة

فكرة القروض المجمع قديمة، تعود في أصلها إلى الأسواق التجارية التي كانت تقام في مدينتي (Antwerp & Lyons)، عندما كانت مجموعة من المقترضين تقدم التمويل اللازم لعملية واحدة تفوق قدرة الممول الواحد، ومع الأيام، تطورت هذه الفكرة، وأصبحت فنا متقدما، ونمت من حيث الحجم والأهمية لتصل إلى مستوى جعل منها وسيلة هامة من وسائل التمويل في المجالين الدولي والمحلي، إذ أنها كانت الأداة التي تمكني بواسطتها الكثير من الحكومات والمؤسسات الحكومية والمشاريع الخاصة من الحصول على جزء هام من احتياجاتها التمويلية ذات الحجم الكبير، وعندما يكون هناك مشروع كبير أغلب

<sup>1</sup>-الدكتور خليل " محمد حسن " الشماع، القروض المشتركة: هيكل القروض المشتركة وتحليلها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص 4.

المصارف في العالم تعتمد معيار العشرين مليون دولار أمريكي أو أكثر، يصبح متعذراً على مصرف واحد منح القرض، والأسباب وراء ذلك عديدة منها عملية وأخرى تنظيمية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أنواع وخصائص قرض التجمع البنكي

### أولاً: أنواع القرض التجمع البنكي

يمكن تقسيم القروض المشتركة إلى أربعة أنواع هي

#### 1. قروض جاهزة عند الطلب :

يتم في بعض الأحيان جميع الترتيبات القانونية والمالية والإدارية ويتم تعيين مدير القرض وواجباته وصلاحياته وكذلك أسماء المشاركين وحصص كل منهم بالإضافة إلى مختلف الشروط الأخرى، مثل قيمة القرض وتاريخ الاستحقاق وقيمة الرسوم والعمولات ونسبة الفائدة، ويبقى هذا القرض جاهزاً عند طلب العميل باستغلال القرض والإبتداء والسحب.

#### 2. قرض يسدد بموجب جدول محدد :

يتميز هذا القرض عن غيره بأن أسلوب التسديد يتم بناء على جدول محدد مسبقاً، وعادة يتناسب جدول التسديد مع جداول التدفق النقدي التي تبين الإيرادات والمصروفات النقدية للمشروع الممول.

#### 3. قرض دوار :

يمكن أن يتكرر القرض كل فترة معينة بقيمة محددة، ولكن يوجد سقف إئتماني إجمالي لقيمة القروض المتكررة، وهذه العملية تعطي فرصة للمقترض بأن يسحب قيمة القرض (دورة واحدة وبعد فترة معينة يستطيع تسديد هذا القرض أو جزءاً منه، وبعد هذه العملية يستطيع المقترض بموجبها سحب قيمة هذه الدورة.

<sup>1</sup> محمد محمود حبش إدارة العمليات المصرفية الدولية، القروض المصرفية المشتركة (المجموعة)، عمان ، 2001،

**4. قرض قابل للتحويل :**

يتضمن نص إتفاقية هذا النوع من القرض، بأن البنوك المشاركة تستطيع التنازل عن حقوقها (بيع هذه الحقوق إلى بنوك أخرى مقابل مبالغ يتفق عليها، وفي هذه الحالة فإن المقرض سيوافق على ذلك بموجب نصوص الإتفاقية الموقعة من جميع الأطراف.

**ثانياً: الخصائص للقروض التجمع البنكي:**

\* الحجم : تستخدم القروض التجمع البنكي عادة في تعبئة مصادر التمويل بمبالغ كبيرة تفوق قدرات الميزانية العمومية لأي مصرف.

\* الاستحقاق ( الأجل ) : نظراً إلى تعقيد عمليات القروض التجمع البنكي فإن أجلها غالباً ما يمتد إلى (3-7) سنوات.

\* التجديد المتواصل : يتم تجديد القروض الكبيرة باستمرار كل (3-6) شهور بهدف تمكين المصارف من المتابعة المستمرة ورقابة التسهيل.

\* تكييف التسهيل بحسب خصوصيات المشروع : يمكن تصميم هيكل القرض وجدولة استحقاقاته وأسعار الفائدة والضمانات وذلك يتناسب مع خصوصيات المشروع المطلوب تمويله.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: أهمية واهداف القرض التجمع البنكي**

تنبع أهمية القروض المشتركة، من تعدد المزايا التي تمتع بها والتي تعم جميع الأطراف المشاركة فيها، مما يعزز اتجاه بحثنا نحو اعتمادها كأداة تمويلية وأسلوب لإدارة المخاطر، طالما أن الهدف الرئيسي منها هو توزيع المخاطر المحتملة للتمويل، وأيضاً تعزز اتجاهنا نحو ضرورة تطوير سوقها في سورية بما يخدم التنمية الاقتصادية التي يعد تطور القطاع

<sup>1</sup>- الدكتور هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل دار، زهران الأردن 2001 ، ص 36 - 37

المصرفي ونموه أحد الدروب المؤدية إليها حتماً، كما كانت قديماً كل الدروب تؤدي إلى روما.<sup>1</sup>

وللأهمية نقاط نوردها كما يلي:

1 . تنوع مصادر الإقراض:

حيث أن القروض المشتركة تمنح للمقترض علاقات مصرفية جديدة مع البنوك المشاركة كافة بدلاً من الاعتماد على الإقراض التقليدي.

2 . الدعاية المالية:

تعتبر وسيلة ممتازة للمقترض للحصول على إعلان مناسب لأن ارتباط اسمه بمجموعة من البنوك القوية يعزز مكانته في الأسواق المالية، كما أنها توفر نفس الميزة لبقية البنوك المشاركة في الاتفاق.

3 . القيمة والكلفة:

حيث أنها تمكن المقترض من الحصول على مبالغ كبيرة ضمن اتفاقية قرض واحد مما يخفض من تكلفة الاقتراض .

4 . توفير الجهد والوقت:

حيث أن المقترض يقصر تعامله على بنك واحد فيما يتعلق بمتابعته لأمر القرض المتعلقة بالسداد والفوائد وهو البنك الوكيل.

كما أنه يتفاوض بشأن الاتفاق مع جهة واحدة فقط.

5 . تجنب المشاكل المتعلقة بالقيود التسليفية المفروضة من قبل السلطات النقدية، والتي تحد من قدرة المصرف الواحد على منح المبالغ الكبيرة.

6 . إتاحة الفرصة للبنوك ذات الخبرة التسويقية المحدودة على المشاركة في اتفاقيات هذه القروض مما يكسبها الخبرة والدعم.

<sup>1</sup>- داوود، محمد موسى، قروض التجمع البنكي، معهد الدراسات المصرفية، 2004، من ص1 وحتى ص14.

7 . الحصول على دخل أفضل من خلال العمولات الإضافية التي تستوفى على هذا النوع من القروض دون القروض العادية.

8 . توزيع مخاطر التسليف الائتماني على أكبر عدد من المقرضين.

### المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار

لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام أي آخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة ، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة .

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

#### مفهوم الاستثمار.

ويشمل الجانب اللغوي و الاصطلاحي

أولا لغة: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك فإن استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فإنه يطلق على عدة معان

هي:

\* حمل الشجر ،وهو ماينتجه الشجر .

\* المال الكثير .

\*النمو و الزيادة: وسميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

وعلى العموم فإن هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "الثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا : هو حمل الشجر ،أما إطلاقه على المال فإن ذلك من باب المجاز وليس

<sup>1</sup>سهام بن ساهل : إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي

محمد خيضر بسكرة ، 1996 ،ص 2 .

الحقيقة ، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو ،وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماءه ونتاجه <sup>1</sup> .

**ثانيا اصطلاحا:** الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة <sup>2</sup> .

### ثالثا تعريف الاستثمار:

\* "هو كل اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتج ,أو استهلاكه "

\* هو استغلال المنتج المتمثل في تضاعف الذمة المالية للتجهيز <sup>3</sup> .

\* "هو التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع <sup>4</sup> .

والاستثمار المالي هو الذي يكون الجانب المالي فيه المتغلب على عملية الاستثمار ،أما الاستثمار التقني أو التكنولوجي هو :التكنولوجيا في حركية ،التكنولوجيا المعبأة داخل نمط إنتاجي ،الذي يؤدي إلى خلق قيم جديدة خدمة للتنمية <sup>1</sup> .

<sup>1</sup> -قطب مصطفى سانو :الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي(دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى 2000, ص ص 15, 16 .

<sup>2</sup> -سهام بن ساهل :مرجع السابق ص 2

<sup>3</sup> -عليوش قريوع كمال :قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , 1999, ص 2 .

<sup>4</sup> -رمضان زياد :مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ،دار وائل للنشر والتوزيع ,الطبعة الأولى , 1998, ص 13

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ الاستثمار

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

أنواع الاستثمار:

تتعدد أنواع فئات الاستثمار والتي يختار منها المستثمر ما يناسب أهدافه المالية، وأنواع الاستثمار تشمل الأسهم، السندات، السلع الأساسية، العقارات، الصناديق المشتركة والمتداولة، العملات المشفرة، والمقننيات. وتتمثل أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً فيما يلي:

### 1- الاستثمار في الأسهم

تُعد الأسهم من أبرز طرق الاستثمار المتاحة في السوق، إذ تطرح الشركات أسهمها في السوق للبيع، والمستثمر الذي يشتري تلك الأسهم يمتلك حصة جزئية في الشركة، ويشارك في مكاسب الشركة وخسائرها. ويجني المستثمر الأرباح من الأسهم التي اشتراها، وهي جزءاً من الأرباح التي تجنيها الشركة، كما يمكنه بيع تلك الأسهم عند ارتفاع سعرها في السوق.<sup>2</sup>

### 2- الاستثمار في السندات

يعني الاستثمار في السندات قيام المستثمر بإقراض أمواله لمؤسسة أو حكومة، ثم يحصل على سندات يجني بموجبها فائدة ثابتة على فترات منتظمة وأيضاً القيمة الاسمية عند الاستحقاق. وعلى الرغم من قلة عوائد السندات مقارنة بعوائد الأسهم؛ إلا أنها تتميز بمخاطرها الأقل، تلك المخاطر التي تتمثل في فقدان السند نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد ديونها أو تخلف الحكومة عن السداد.

ويميل الكثير من المستثمرين للاستثمار في السندات والمذكرات والفواتير الصادرة عن الحكومة، لأنها استثمارات آمنة للغاية.

<sup>1</sup> -عليوش قربوع كمال: مرجع سابق ص5

<sup>2</sup> -موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي "الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية" مرجع سبق ذكره، ص ص 19 -20.

### 3- الاستثمار في السلع الأساسية

يعني الاستثمار في السلع الأساسية شراء منتجات مادية، ويلجأ لهذا النوع من الاستثمار المستثمرون والمشترون التجاريون لأنه وسيلة أمان ضد مخاطره المالية. وقبل الاستثمار في السلع الأساسية، يجب إلمام المستثمر بهذه العملية تمامًا، وذلك لتجنب المخاطر التي تنشأ عن وقوع أحداث مفاجئة مما يتسبب في تحرك سعر السلعة بشكل حاد في أي من الاتجاهين.<sup>1</sup>

وتنقسم السلع الأساسية إلى أربعة فئات وهي:

- الطاقة: النفط الخام والغاز الطبيعي.
- الماشية: جميع أنواع المواشي.
- الزراعة: القمح والذرة والفول الصويا.
- الفلزات: المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، المعادن الصناعية مثل النحاس.

### 4- الاستثمار في العقارات

المقصود بالاستثمار في العقارات قيام المستثمر بشراء منزل أو مبنى أو أرض، وهناك عوامل تحدد مستوى المخاطر التي تحيط بهذا النوع، مثل معدلات الجريمة، واستقرار الحكومة المحلية والدورات الاقتصادية. ويندرج تحت هذا النوع الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري، أي وضع الأموال في العقارات دون امتلاكها أو إدارتها مباشرة.

### 5- الاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار المتداولة

يستطيع المستثمر الاستثمار في عدد كبير من الأصول من خلال شرائه أسهمًا في صناديق مثل صناديق الاستثمار المتداولة والصناديق المشتركة، ذات المستوى المنخفض من

<sup>1</sup> -زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي دار وائل للنشر، 1999، ص 228.

المخاطر. تعمل الصناديق المشتركة في بيع وشراء مجموعة كبيرة من الأصول، بهدف التفوق في الأداء على مؤشره القياسي.<sup>1</sup>

أما الصناديق المتداولة فهي تشتمل على مئات الأوراق المالية الفردية، وبشكل عام فهي تحاكي أداء المؤشرات القياسية الحالية، ولا تتجاوز عوائد الاستثمار الخاصة بالمستثمر متوسط العوائد القياسية.

#### 6- الاستثمار في العملة المشفرة

تُستخدم العملة المشفرة للتعامل مع القيمة الرقمية أو الاحتفاظ بها، وتصدر شركات العملات المشفرة عملات معدنية أو رموز ذات قيمة، وتُستخدم تلك العملات أو الرموز في سداد رسوم للمعاملة باستخدام شبكات معينة.

وعند موافقة المستثمر على قفل الرموز المميزة الخاصة به على شبكة للمساعدة في التحقق من صحة المعاملات؛ سيحصل على رموز إضافية كمكافأة.

#### 7- الاستثمار في المقتنيات

يتضمن هذا النوع جمع أو شراء المقتنيات، بهدف الحصول على العناصر النادرة منها، تحسباً لزيادة الطلب عليها وبيعها بقيمة أعلى.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار

##### الادخار مقابل الاستثمار

عندما نستثمر، فإننا نشترى سهماً أو أكثر من أسهم شركة معينة (أو مجموعة من الشركات). ويعتمد العائد الذي نجنيه من هذا الاستثمار على أداء الشركة أو الشركات التي نستثمر فيها. وعند تحقيق الشركات أرباحاً، فهي تشرك المستثمر في عوائدها من خلال

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، 1999، ص 39

<sup>2</sup> سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق 1988، ص 36.

الأرباح التي تقوم بتوزيعها، وقد يحقق المستثمر أرباحاً من بيعه لأسهم الشركة التي قد ترتفع أسعارها بسبب ارتفاع عوائدها. أما إذا كان أداء الشركات مخالفاً للتوقعات، فإنها لن توزع أرباحاً، ومن المتوقع تبعاً لذلك أن تهبط أسعار أسهمها.

### توزيع الأصول الاستثمارية

توزيع الأصول هو اختيار مجموعة مختلفة من الأصول الاستثمارية في محفظة المستثمر، مثل الأسهم، و وحدات صناديق الاستثمار، والعقار وغيرها، التي تختلف في مستويات مخاطرها. والهدف من ذلك اقتناء أصول ذات مخاطر عالية تتيح عوائد مرتفعة، وأصول ذات مخاطر منخفضة تساعد على استقرار المحفظة الاستثمارية في حال حققت الأصول ذات المخاطر المرتفعة عوائد دون المتوقع منها. و التنوع هو إضافة عنصر التنوع في الاستثمارات إلى المحفظة الاستثمارية. فيمكن، على سبيل المثال أن ينوع المستثمر في محفظته الاستثمارية من خلال الاستثمار في عدد من الشركات في صناعات مختلفة، بدلاً من الاستثمار في شركة أو اثنتين، أو قطاع أو قطاعين. كما يمكن التنوع من خلال الاستثمار في شركات ذات أحجام مختلفة، بدلاً من تركيز المحفظة الاستثمارية على أسهم الشركات القيادية أو أسهم الشركات الصغيرة<sup>1</sup>.

### التنوع في الاستثمارات

يساعد التنوع على الحد من الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها أداء سهم شركة ما على المحفظة الاستثمارية. بمعنى أنه لو اكتفى المستثمر بالاستثمار في سهم شركة أو شركتين، فإن محفظته الاستثمارية سيتأثر أداؤها فيما لو كان أداء هذين السهمين دون المتوقع. لكن لو تم الاستثمار في ثمانية أو تسعة أسهم مختلفة في قطاعات متفاوتة، وحدث تراجع في أداء أحد هذه الأسهم، فإن الأداء الجيد للمتبقين من الأسهم في المحفظة يمكن المستثمر من تعويض الخسائر الناتجة من الأداء السيئ لذلك السهم.

<sup>1</sup> علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين

شمس، دار الضيافة، ديسمبر 2007م، ص7

## أساليب الاستثمار

أسلوب الاستثمار هو شكل أو طريقة الاستثمار التي يتبناها المستثمر لتطبيق إستراتيجيته الاستثمارية للوصول لأهدافه. وسواءً استثمر الفرد في الأسهم مباشرة أو في صناديق استثمار، فمن المهم مراعاة ما يسمى بالأسلوب الاستثماري. فالاختلاف في الأساليب الاستثمارية يمكن أن يعني بأن المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق نتائج واحدة، تبعاً لظروف السوق، قد يحققون في الواقع نتائج مختلفة<sup>1</sup>.

ومن أهم أساليب الاستثمار المعروفة ما يلي:

- الأسلوب المحافظ: يركّز هذا الأسلوب على المحافظة على رأس المال المستثمر وذلك بتجنب المخاطر التي قد تهدده. وغالباً ما يجدي هذا النمط مع كبار السن من المستثمرين ممن هم على مشارف التقاعد، وممن تنقلص فرصهم في تعويض أي رأس مال قد يخسرونه .
- الأسلوب الجريء: ينطوي هذا الأسلوب على الأخذ بمخاطر أعلى مقارنة بالأسلوب السابق وذلك لأجل تحقيق عوائد أكبر. وقد يقوم المستثمر الجريء بشراء أسهم لشركات غير معروفة أو جديدة، ربما توزع أرباحاً طائلة أو يكون سبيلها للفشل<sup>2</sup>.
- الأسلوب المعتمد على القيمة: المستثمر الذي يركز على القيمة يبحث عن أوراق مالية يعتقد بأنها تباع بأقل من قيمتها العادلة، ويفترض أنها قد ترجع إلى أسعارها العادلة ما أن يكتشف المساهمون مستوى قيمتها العادل.
- الأسلوب المعتمد على النمو: يسعى هذا الأسلوب الاستثماري إلى اقتناء الأسهم التي يتوقع ارتفاع أسعارها، وبالتالي عوائدها وذلك بمستوى أكبر من مجمل عوائد الأسهم المتداولة في السوق. وبالطبع فإن هذه الاستثمارات يصاحبها الكثير من المخاطر.

<sup>1</sup> طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998، ص123.

<sup>2</sup> طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998.

- الأسلوب المتنوع: ويجمع هذا الأسلوب بين القيمة والنمو في آن واحد. وهو ما يعني أن المستثمر يسعى إلى الموازنة بين الاستثمارات التي تقيم بأقل من سعرها العادل، وتلك التي يتوقع لها النمو العالي.
- الأسلوب المعاكس: ويقوم المستثمرون المعاكسون لأسباب مختلفة بشراء الأوراق المالية التي يتجنبها الآخرون<sup>1</sup>.

### التضخم

من أهم أسباب الاستثمار دوره في تخفيف آثار التضخم السيئة على المدخرات. ويمكن وصف التضخم بأنه:

- الارتفاع الكبير والمتواصل لكلفة معظم السلع والخدمات.
- الانخفاض المتواصل للقوة الشرائية للعملة (القوة الشرائية للريال).

والتضخم هو عكس ثبات واستقرار الأسعار. ويتسبب عادة في تآكل القوة الشرائية للعملة مع مرور الوقت. وعند استمرار التضخم فإن الفرد يجد نفسه محتاجاً لدخل أعلى كل عام للمحافظة على مستوى معيشته. وقد يعوض الفرد جزءاً من حاجته إلى دخل أعلى من الزيادة السنوية في مرتبه، فيما يعوض الجزء الآخر من الزيادة التي تدرها عليه استثماراته. ويمكن أن يتفاوت مستوى التضخم أو نسبة الزيادة في الأسعار من فترة لأخرى أو من دولة لأخرى. فهناك عوامل كثيرة مؤثرة في نسبة التضخم منها: الأحداث المحلية والعالمية، والأحوال الاقتصادية العامة، ومستوى إنفاق المستهلكين، والسياسات الاقتصادية للحكومة لاسيما السياسة المالية والسياسة النقدية. وبالنسبة لمعدلات التضخم في المملكة فهي منخفضة جداً على مدى العقدين الماضيين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998، ص124.

<sup>2</sup>- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1998، ص125.

## أثر التضخم

لإيضاح الطريقة التي يؤثر بها التضخم على مدخرات الأفراد، لنفترض أن المبلغ المودع في الحساب المصرفي لأحد الأفراد 10.000 ريالاً، وأن معدل التضخم هو 1% في السنة، عندها ستخفص القيمة الحقيقية لأمواله المودعة في حسابه المصرفي بعد عام بنسبة 1%، أو 100 ريال. وهذا يعني أنه ستكون للعشرة آلاف ريال في نهاية العام القيمة الشرائية ذاتها التي كانت لـ 9900 ريال في بداية العام. ورغم أن المائة ريال من أصل العشرة آلاف ريال لا تعني الكثير، إلا أن آثار التضخم مع مرور الوقت، تكون أكثر وضوحاً وتأثيراً.

## التغلب على التضخم

لو ترك المستثمر أمواله في حساب جارٍ في البنك، فإن القوة الشرائية لهذه الأموال ستتناقص مع مرور الوقت بفعل التضخم عما كانت عليه في السابق. لكن بالمقارنة لو استثمرها فمن المتوقع حصوله على أرباح رأسمالية ودخل إضافي يعززان قوته الشرائية بشكل أكبر. ولكي يتغلب المستثمر على التضخم فعليه العمل على أن يكون العائد من استثماراته أعلى من معدل التضخم. فعلى سبيل المثال، إذا كان معدل التضخم يساوي 1%، فيجب على المستثمر أن يحقق عائداً على استثماراته لا يقل عن 1%. أما لو تمكن المستثمر من تحقيق عائد خلال العام يتعدى الـ 1% فإنه بذلك يكون قد تغلب على مشكلة التضخم، وحقق عائداً إيجابياً من استثماراته مما سوف يساعده في الحصول على دخل أكبر مستقبلاً. إن على المستثمر أن يعي أن محفظته الاستثمارية عبارة عن مجموعة الاستثمارات التي يمتلكها في هذه المحفظة. وعليه عند اتخاذ قرار بإضافة استثمارات جديدة إليها أن يختار ما يحقق له مع مرور الوقت عائداً يتجاوز معدل التضخم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -زيد رمضان، مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص 228.

## تضاعف الاستثمار المركب

عندما يقوم الفرد بادخار المال يكون الوقت خصماً له، لأن التضخم أو الارتفاع المتواصل في قيم السلع والخدمات يقلص القوة الشرائية لمدخراته. لكن عندما يستثمر هذه المدخرات يتحول الزمن إلى صديق له لأنه يسمح بزيادة عوائد استثماراته. وتتضاعف العوائد بشكل مركب أو تراكمي عندما يقوم الفرد بإعادة استثمار الدخل أو الأرباح المتحققة من استثماراته، مما يُمكنه من شراء مزيد من الأسهم أو وحدات الصناديق الاستثمارية. وفي كل مرة يعيد فيها الفرد استثمار فوائض العوائد والدخول العائدة له يتحقق مزيد من النمو المركب لرؤوس أمواله المستثمرة. وبهذه الطريقة، فإن استثماراً بسيطاً يمكن أن يتضاعف مع مرور الزمن إلى استثمار كبير.

## المطلب الثالث: أهمية واهداف الاستثمار

### الفرع الأول: أهمية الاستثمار

-تدفق رؤوس الأموال

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمتوفرة لهذه الدول

-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية

في تحقيق التكامل الاقتصادي بها

-خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول اجنبية أخرى

-نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية

الأخرى.

-تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي نعاني من الكساد الاقتصادي.<sup>1</sup>

## خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> -طاهر حيدر ،مبادئ الاستثمار،المستقبل للنشرو التوزيع،عمان،1997،ص37.

يمثل الاستثمار أساساً أساسياً في تحقيق النجاح المالي وتحقيق الأهداف المالية، سواء للأفراد أو الشركات. من خلال توجيه الأموال والموارد الأخرى نحو الأصول المناسبة، يمكن تحقيق العائد المطلوب على المدى الطويل. ومن خلال فهم مفاهيم الاستثمار وتطبيقها بشكل صحيح، يمكن للأفراد والشركات تحقيق النمو المالي وبناء الثروة على المدى البعيد. لذا، يجب على كل مستثمر محتمل أن يقوم بتحليل أهدافه المالية وتحديد مستوى المخاطرة المناسب له قبل الشروع في عملية الاستثمار.

فعلى الرغم من أن الاستثمار عملية محفوفة بالمخاطر؛ إلا أن ما يزيد من فرص نجاحها هو التخطيط الجيد لها من أجل تقليل مخاطرها.

## الفصل الثاني:

اثر قروض التجمع البنكي على

الاستثمار

يعتبر القرض التجمع البنكي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه. فالقرض البنكي هو إلا تمويل خارجي للمشاريع الاستثمارية قائم أساساً على مدخرات الأفراد، وبالتالي له دور كبير في تطوير الاستثمار للدول.

### المطلب الأول: فوائد قروض التجمع البنكي على الاستثمار

نبرز في هذا الإطار فوائد منح القروض البنكية على الاستثمار، وكذا مخاطره.

### المطلب الأول : فوائد القرض البنكي على الاستثمار

كانت صيغته، يعد الاقتراض من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك، فهي تاجر أموال، إذ تحشد الأموال من جمهور المودعين ليعاد استثمارها بسعر فائدة أعلى لجمهور المقترضين. وحصول المستثمر على قرض بنكي مهم الهدف الرئيسي منه استثماره لتنمية ثروته وتطوير مشاريعه.<sup>1</sup>

فالبنك يسعى باعتباره مؤسسة مالية لتحقيق أرباح ، وهو أولاً وأخيراً تاجر، ويجب أن لا تقل الأرباح على ما تحققه المشاريع الاستثمارية الأخرى، والتي تتعرض لنفس درجة المخاطر، وعليه يجب على البنك أن يعيد توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة،

<sup>1</sup>-مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص3

والتقليل من النفقات، حيث أن أرباح البنك تتمثل في الفرق بين الفائدة على القرض والفائدة على الإيداع ، وبهذا يكون البنك قد ساهم في العملية الاستثمارية، وجعل لنفسه أرباحا من عملياته. وفي نفس السياق، يمكن القول بأن البنك يعتمد وبشكل رئيسي على الأموال المودعة من الزبائن والتي يحقق منها ربحا كبيرا، والتي تعد بمثابة نقطة إنطلاق العمليات البنكية، لأنه يعيد منحها في شكل قروض للمؤسسات المالية أو حتى للبنوك الاستثمارية، وهذه الأخيرة تقوم بتغطية تكاليف المشاريع الاقتصادية للدولة، وهو الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في النمو باقتصاديات بلدانها.

ومن جهة أخرى، فإن الدور الذي تؤديه البنوك على المستوى الدولي حيوي وجوهري، فكلما زادت حركة التبادل التجاري عبر الحدود، كلما زادت نشاطات البنوك واتسع مجال ممارستها لنشاطاتها المختلفة، فضلا عن ذلك فإن البنوك تبسط نشاطها المصرفي خارج الحدود في شكل تواجد فعلي يتم في شكل فروع أو مكاتب تمثيل تدرس السوق التجاري في الدول الأجنبية، فمن غير المتصور عقلا أن تقصر البنوك نشاطها وعملياتها على إقليم الدولة التي تعمل فيه، فهي لا تكتفي بأن تفتح لها منافذ في الخارج وإنما الملاحظ أن جزءا من العمليات التي تقوم بها له صفة الدولية".<sup>1</sup>

وكما هو معلوم، فإن للقرض البنكي عدة صور وأنواع، ولكن في رأبي هناك نوع بدأت الجزائر في تطبيقه منذ عدة سنوات، له دور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني، ألا وهو قيام

<sup>1</sup>- علي البارودي، محمد السيد الفقي، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 505

البنوك أو المؤسسات المالية بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بصفتها شريك يتقاسم الأرباح ويتحمل الخسائر، لا بصفته مقترض مباشر للعملية الاستثمارية. ولذلك فإن دور الدولة في تنشيط المجال الاستثماري يكمن في إنشاء بنوك، تقوم بتلقي أموال الجمهور بقصد توجيهها لتمويل المشروعات الاستثمارية، وهذا من خلال خطوة سابقة تتمثل في عمليات الإيداع البنكية، والتي تتميز بأنها أكثر أماناً وأيسر سبل التمويل، حيث يتم استغلال الأموال المودعة في شكل تقديم قروض للمؤتمنين بغرض تمويل مشروعاتهم الاستثمارية .

فيمكن تلخيص فعالية القروض على الاستثمار من خلال الآتي:

- 1\_ تشجيع المستثمرين على الدخول في مناقصات تجارية وصناعية، حتى مع عدم وجود الرأسمال الكافي لذلك، لأن النقص يغطي من قبل البنوك في شكل قروض.
- 2\_ الاستفادة من السيولة الزائدة الناتجة عن فوائد القروض، وذلك في تمويل الصناعة والزراعة ومختلف القطاعات المنتجة.<sup>1</sup>
- 3\_ المساهمة في القضاء على البطالة من خلال منح قروض لذوي الكفاءات لتجسيد مشاريعهم مما ينوع من الاستثمار ويفعله، كما أن دراسة هذه المشاريع من قبل أجهزة متخصصة تابعة للبنوك في إطار دراسة طلب منح القرض، يجعل نسبة نجاحها مرتفع.

<sup>1</sup> - عكاشة محمد عبد العال القانون التجاري الدولي العمليات المصرفية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2012، ص 228.

4\_ إن الامتيازات والثقة المقدمة من البنوك تشجع الأفراد على إيداع أموالهم لديها، وبالتالي تقادي تكديسها في المنازل، أو تهريبها خارج الوطن، دون أن يستفيد هذا الأخير منها

### المطلب الثاني: اثر قروض التجمع البنكي على الاستثمار

تنامي الطلب على القروض المجمعة إلى اتجاه معظم دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في البنية التحتية باعتبارها أكثر ربحاً من الاستثمار في الودائع إضافة إلى أهميتها القصوى في دفع عجلة التنمية في هذه الدول أيضاً عودة رؤوس الأموال أدى إلى توفير السيولة اللازمة للمشاريع الكبرى والمبادرات العملاقة التي تحتاج إلى تحالفات بنكية لتوفير الأموال اللازمة لتمويلها. وأوضح أن البنوك الوطنية في الإمارات أصبحت أكثر تطوراً في هذا الشأن من خلال تقديم الاستشارات والخدمات ما أهلها إلى قيادة أكثر من قرض مشترك خلال الأعوام الثلاثة الماضية، موضحاً أن المصارف الإسلامية بشكل خاص وبفضل مصداقيتها على قيادة هذه الائتلافات أصبحت رائدة في هذا المجال.<sup>1</sup>

وأكد أن برغم عمره القصير الذي لا يتجاوز ثلاثة أعوام فقط استطاع أن يدير أكثر من ائتلاف مصرفي لترتيب قرض مجمع لمصلحة شركات محلية وغير محلية مثلاً قام المصرف بالتعاون مع مركز إدارة السيولة المالية بإصدار صكوك الوكالة بالاستثمار التي تعد الأولى من نوعها بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لمصلحة مجموعة للاستثمار وهي لمدة خمس سنوات متناقصة كل عام وبعائد نصف سنوي يعادل سعر الدولار الأمريكي لمدة ستة

<sup>1</sup>- جميل أحمد توفيق الغدارة المالية "أساسيات"، دار النهضة العربية، بيروت، ص 353.

أشهر مضافاً إليه 175 نقطة وقد تمت تغطية هذا الإصدار بالكامل من قبل المديرين القادة الرئيسيين. كما نظم المصرف وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي تمويلًا مشتركاً بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي لشركة أصفهان للفولاذ "اسكو" وهي اتفاقية تسهيلات مرابحة لمدة ثلاث سنوات بغرض تمويل شراء مواد خام ومعدات وآلات لاستكمال مشروع توسعة إنتاج فحم الطبيعي للشركة ولأقى هذا التحالف تجاوزاً قوياً من السوق انعكس في ازدياد الطلب على المساهمة في تلك التسهيلات، إضافة إلى ذلك قام البنك بإصدار صكوك الدرة بقيمة 150 مليون دولار<sup>1</sup>.

تقديم خدماته المتصلة بالاستشارات المالية وتمويل المشاريع والقيام بعمليات التنسيق المالي وترتيب القروض المجمعة ساعياً لتلبية احتياجات المشاريع التجارية والصناعية الكبرى، حيث أسهم البنك في تنظيم وتمويل العديد من صفقات القطاعين الصناعي والتجاري حسب الآتي. أسهم البنك بتقديم ما يربو على 150 صفقة تمويل، مضطعاً بدور بارز كمنسق أو مقدم للتمويل، ما وضعه في موقع الصدارة ضمن البنوك الرائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية للشركات على مستوى المملكة العربية السعودية. شارك البنك في تمويل عدد من المشاريع الكبرى في قطاعات الصناعة والبنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي. شارك البنك بفعالية في تنسيق وتقديم الغالبية العظمى من التمويلات المقدمة

<sup>1</sup> - محمود محمد سعيان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان،

لمشاريع البتروكيماويات التي تقوم بها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). شارك البنك في تمويل أحد المشاريع المشتركة لشركة الزيت العربية السعودية (آرامكو السعودية). اضطلع البنك في السنوات الأخيرة بدور رئيسي كمنسق في اثنين من مشروعات البتروكيماويات التابعة للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في التنسيق المالي وتمويل المشاريع ويتمتع البنك السعودي الفرنسي بسجل حافل في هذا المجال، حيث سبق له القيام بدور المنسق الوحيد او المنسق المشارك في معظم القروض المشتركة الرئيسية التي تمت في المملكة العربية السعودية خلال العقد المنصرم، بل ان البنك السعودي الفرنسي هو أحد القلة القليلة من البنوك المحلية المختارة التي تشارك في ترتيبات اقليمية ودولية للقروض المشتركة. ويتميز البنك في الوقت ذاته باطلاعه العميق على كافة اتجاهات اسواق المال العالمية اضافة الى إمامه التام باتجاهات سوق الاقتراض في المملكة العربية السعودية.<sup>1</sup>

وعطفا على هذه الإمكانيات مجتمعة، فلدينا القدرات المتفوقة لإيجاد الحلول الشاملة لهيكله القروض مستفيدين من شبكة علاقاتنا المصرفية الواسعة لاستقطاب الممولين للدخول في مثل هذه القروض المشتركة، بالإضافة الى تمثيل مجموعة الممولين في إدارة العلاقة بينهم وبين أصحاب المشاريع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد محمد مصطفى نصير دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة،

2009، ص 977

<sup>2</sup> - أحمد بلودنين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر - الجزائر، 2009، ص 57

## المطلب الثالث: اثر القرض المجمع وواقع تطور الاستثمار في الجزائر

خاضت البنوك الجزائرية عدة تجارب في مجال القروض المجمعّة من بينها :

- تحصل مشروع بناء مصنع للاسمنت بالمسيلة شرق الجزائر سنة 2002 على قرض مجمع 156 مليون دولار حيث كان سيتي بنك هو المدير الرئيسي للقرض المجمع، ومن بين البنوك المشاركة بنك الاستثمار الأوروبي ب 56 مليون دولار، والعديد من البنوك الجزائرية ب 66 مليون دولار، البنوك الجزائرية المشاركة في القرض المجمع أغلبها بنوك عمومية وتشمل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري بنك التنمية المحلية وسيتي بنك الجزائر، بناء هذا المصنع كان من طرف شركة Orascom construction industries بهدف إنتاج 2 مليون طن في السنة، وبدأت مرحلة إنشائه في مارس 2002 وارتقب انتهاءه في 2 أوت 2004 تحصل مشروع انجاز مركب الامونياك و اليوريا في بأرزيو بولاية وهران على قرض مجمع محلي بقيمة 2.06 مليار دولار حيث كان فيه القرض الشعبي الجزائري البنك الوكيل للقرض والبنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط بنوك مشاركة في القرض. أوكلت مهمة انجاز هذا المركب في أفريل 2008 إلى مجمع شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة (اليابان) ودايو لهندسة الإنشاء (كوريا الجنوبية) ، وتم تمويل المشروع بنمط تمويل المشاريع ، أما رعاة المشروع فتمثلوا في الشركة الجزائرية العمانية للأسمدة

المملوكة لسونطراك بنسبة %49% والمجمع العماني سهيل بهوان بنسبة %51% ، ويبلغ رأس مال شركة المشروع 200 مليون دولار.<sup>1</sup>

حصل مشروع المقطع الضخم لتحلية المياه ببلدية مرسى الحجاج بوهران على قرض مجمع محلي من طرف البنوك الجزائرية العمومية، وعلى رأسها البنك الوطني الجزائري البنك الوكيل للقرض)، تبلغ قيمة هذا القرض نسبة 70% من تكلفة المشروع و التي تقدر ب 468 مليون دولار، أما 30% الباقية فتقدم من طرف شركة المشروع.

تم تمويل المشروع بنمط تمويل المشاريع على شكل بناء و استغلال وتمويل المحطة، أما رعاة المشروع تمثلوا في الشركة الجزائرية للمياه فرع مختلط بين سونطراك وسونلغاز والشركة السنغافورية ها يفكس، وتقدر طاقة إنتاج المحطة ب 500 ألف مترا مكعبا في اليوم.

من المشاريع الثلاثة السابقة يتضح لنا أن المشروع الأول المتمثل في إنشاء مصنع للاسمنت بالمسيلة تحصل على قرض مجمع دولي، شاركت فيه بنوك دولية تمثلت في سيتي بنك(المدير الرئيسي للقرض وبنك الاستثمار الأوروبي بنك) (مشارك) وبنوك محلية أغلبها بنوك عمومية تتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وبنك أجنبي وحيد يتمثل في سيتي بنك الجزائر من خلال هذا القرض المجمع يتضح لنا أنه استوفى احتمالا خصوصية القروض المجمع لدولية أي ربما كانت

<sup>1</sup>- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص 16-18.

هناك علاقة بين المقترض والبنك المدير الرئيسي للقرض، واحتمال أيضا أن يكون هناك تسويق للقرض وأن تكون أسعار الفائدة مدروسة.<sup>1</sup>

أما المشروعين الآخرين المتمثلين في مشروع انجاز مركب الأمونياك واليوربا بأرزو ومشروع المقطع الضخم لتحلية المياه ببلدية مرسى الحجاج بوهران تحسلا على قرضين مجتمعين من بنوك عمومية جزائرية.

كما تبين لنا من المشاريع الثلاثة السابقة الذكر عدم مشاركة المؤسسات المالية في القروض المجمع المقدمة.

### المبحث الثاني: مخاطر قروض التجمع البنكي على الاستثمار وطرق الوقاية منها

يمكن القول بأن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيرادات، كما أنه نتيجة حتمية لإعتمادها على عامل الثقة والإئتمان لزيادة مخزونها من الودائع والذي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الفوائد التي تعتمد عليها في دفع مستحقات المودعين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- مشروع المقطع الضخم لتحلية المياه ، مجلة الطاقة و المناجم ، جويلية 2008،ص102.

<sup>2</sup>- الياس سحار ، تمويل مركب الامونياك و اليوربا مرسى الحاج، قرض محلي بقيمة 2.06 مليار دولار ، مجلة الطاقة والمناجم، مارس 2009 ص10

## المطلب الاول: أسباب لجوء المستثمرين للقروض البنكي

إن التجار عند ممارستهم لنشاطهم التجاري، يحتاجون إلى تمويل المشروعات التي يقومون بها، أو يرغبون التوسع فيها، وفي سبيل ذلك عادة ما يلجأون إلى البنوك طلباً للحصول على التمويل اللازم والذي تتعدد صورته، ومنها الاقتراض المصرفي، وأكثر من ذلك فإن بنكا قد يحتاج إلى تمويل خارجي من بنك آخر فيكون هناك أيضا بنك مقرض وآخر مقترض والعقد المبرم بينهما عقد قرض فنستطيع القول، بأن البنوك التجارية ما هي إلا وسيط مالي بين المودعين أصحاب المدخرات وأصحاب المشاريع من تجار ومؤسسات بمختلف صيغها ، وهذه العملية أساسية للبنوك لأنها المورد الحقيقي بالنسبة لها، وذلك

للقيام بمختلف العمليات المصرفية، وهذا ما هو إلا وجه من أوجه الاستثمار المالي للبنوك ، بمعنى أن هذه الأخيرة تشارك أحيانا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاستثمار.

ولأنها تقوم بتقديم قروض لزيائنها، فإن العملية لا تخرج عن كونها تمارس على مال نقدي مثبت بموجب الوثائق، تبين طبيعة القرض مدة ضماناته والتزام الطرف المتعاقد معه على الوفاء في الآجال المحددة. وعموما، تلجأ إلى القروض البنكية المؤسسات العاجزة عن التمويل الذاتي، فالبنك يقدم القروض انطلاقا من الحالة المالية للمدين أو الزبون، وعلى أساس الثقة المتبادلة، لأنه في الأول والأخير البنك تاجر، ومن أهم مبادئ العمليات التجارية

الثقة السرعة والائتمان. وبالتالي البنك يثق في زبونه لارجاع المبلغ المقرض في المدة المتفق عليها والمبينة في العقد المبرم بينهما.<sup>1</sup>

الفائدة وبمقارنة القروض المصرفية بغيرها، نجد أن الأولى غالباً ما تكون متوفرة وبسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة، وفي غالب الأحيان يجد أصحاب المشاريع المختلفة ومهما كان نوعها وحجمها أن القروض المصرفية أقل تكلفة حتى ولو أخذوا في الحسبان تأثير ضرورة وجود حد أدنى من الرصيد بالبنك على سعر الحقيقي، أما فيما يتعلق بكون هذا النوع من القروض أرخص في الفترة الطويلة فهذا يتوقف على التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، فالبنوك تعتمد عادة على رفع سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل عندما تكون النقود صعبة التحصيل، وفي مثل هذه الحالة تجد المؤسسة نفسها بأنها تدفع فائدة على القروض المصرفية الجارية أعلى بكثير من الفائدة الذي تدفعه على قروضها طويلة الأجل، والتي حصلت عليها خلال فترات انخفاض سعر الفائدة، وعليه نجد أن القروض البنكية أكثر مرونة من ناحية الاستخدام. فتوفر السيولة والسرعة في المعاملات هما العاملان الرئيسيان اللذان يحتاجهما المستثمر لتمويل مشاريعه، أو لتغطية العجز المالي الذي يوجد فيه. ومن المتعارف عليه، أن البنوك جهاز أساسي في أي مجتمع، ولا يوجد أحد

<sup>1</sup>- خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص45.

منا لا يلجأ لهذه المؤسسة المصرفية ومهما كان نوع العملية التي سيجريها ، ومهما كانت

الأسباب التي يقدم من أجلها الشخص للإقتراض والتي تكون سعر مجملها إما :<sup>1</sup>

1\_ تمتع القروض البنكية بسهولة التحصيل، فما هو إلا عقد مبرم بين البنك والذبون، مع

توفر أركان وشروط العقد. وهو ما يؤدي إلى سهولة إثباته لأنه من العقود الشكلية، فهو لا

يخضع لأي إجراء شكلي مما يسهل عملية ابرامه، فقط على البنك الالتزام بأحكام الإثبات

في المواد المدنية، وذلك إذا كان الذبون ليس تاجرا، إلا أنه بعد تطورات عديدة أدرج المشرع

بعض الشكليات في علاقة البنك بذيونه، وذلك بداعي حماية المصلحة العامة كإجراء الرقابة

الجبائية، ضبط العلاقات المالية الأجنبية مع الخارج، أو بدافع حماية الذبون وحقه في

الإعلام، فالتزام البنوك بالجوانب الشكلية يساعد على تعزيز حق الذبون بالإعلام. 2\_

القروض البنكية تسمح للمؤسسات وبمختلف أنواعها الحصول على الأموال الكافية إما

لإستثمارها، أو لانقاضها من عجز مالي وبالتالي تفادي الإفلاس. 3\_ القروض البنكية لها

ميزة المرونة، لأنها عادة ما تمنح الذبون قرضا نقديا وهو ما ينتج عنه سهولة من قبل

المقرض استخدامه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- صادق مدحت، أدوات و تقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.ص32.

<sup>2</sup>- غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله فائق نصار إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.ص14.

## المطلب الثاني: مخاطر القرض البنكي على الاستثمار

حتى يستطيع الاقتصاد الجزائري مواجهة مشاكل التمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية، وذلك خاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي مر بها في فترة الثمانينات، ومحاولة دخول الأفراد سوق الاستثمار، ونظرا لضعف سوق رأس المال وحدثتها، كان لابد من البحث عن ميكانزمات وسياسات لتسهيل عملية التمويل وتوفيرها، وذلك من خلال البحث عن مصادر لتمويل المشاريع تتوافق مع موارد الدولة ومتطلبات الاقتصاد، لتكون البنوك هي الحل، فأصبحت بذلك الممول الأساسي للعمليات الاستثمارية.

ولكن هذا الممول قد يتعرض عند دعمه لهذه الاستثمارات إلى بعض المخاطر، والتي يجب أن تأخذ في الحسبان عند دراسة طلب المقرض وهي إجمالا تتمثل في التالي:

1\_ مخاطر متعلقة باحتمال عدم تسديد المقرض للدين الممنوح له من قبل البنك في وقته المحدد، مما يضع البنك هو كذلك في حالة عجز مالي اتجاه المودعين، ولذلك على البنك أن يملك أجهزة رقابة متخصصة في متابعة القروض الممنوحة للمستثمرين.

2\_ مخاطر عدم وجود موازنة بين نسبة القروض والودائع، لأن انخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى انهيار أسعار الفائدة والربحية معا.

3\_ مخاطر تدهور أسعار السوق العالمية وبشكل مفاجئ، كإنهيار سعر الصرف، أو إنهيار سعر البترول أو الذهب .. وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض قيمة النقود والذي يعبر عنه بالتضخم وهو مشكل كبير قد يواجه المستثمر والبنوك معا.<sup>1</sup>

4\_ إفلاس الشركة المقترضة، وجعلها في وضعية تصفية قد تأخذ وقتا طويلا حتى تتمكن من تسديد الديون التي عليها، وبالتالي الوقت ليس في صالح البنك، والذي تعتبر السرعة شعاره في التعامل مع العملاء، وفي هذه الحالة يكون في حالة عجز لتنفيذ التزاماته والتي يؤدي عدم احترامها إلى المساءلة القضائية.

5\_ مخاطر اجتماعية أو تنظيمية، والتي قد تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين المؤثرة على مجالات الإستثمار، أسعار وأدوات الإستثمار ، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...

ومع كل هذه الأخطار المشار إليها يكون البنك غير قادر على التسديد، لأن البنك في جميع الحالات يتحمل تبعه هلاك الوديعة النقدية، كما أنه ملزم برد ما يعادل القيمة العددية للودائع وحسب الميعاد المتفق عليه في العقد سواء عند الطلب أو بعد حلول الأجل. كما أنه

<sup>1</sup>- ليلي محمد وليد بدران ، مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة انتمانية و كأسلوب لتوزيع المخاطر رؤية في دعم هذا النشاط لتعزيز دور البنوك السورية في مشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2009-2010.ص10.

يلتزم بضمان الوفاء بالالتزام بالرد ، وذلك من أجل ضمان استقرار القطاع البنكي وطمأنة المودعين على ودائعهم فور طلبها.<sup>1</sup>

ولذلك فإنه لا بد من وجود سياسة مدروسة من قبل البنوك في منحها للقروض، وفي اعتقادي أن أهم سبيل لتفادي بعض المخاطر التي قد تهدد البنوك فيما يخص مسألة القروض، هو محاولة التنوع في المشاريع الاستثمارية الموجهة لها هذه الأموال، مما قد يؤدي إلى تقليل المخاطر واحتمالات الخسارة.

ولا بد كذلك من التحكم العقلاني في حجم القروض الممنوحة، لأنه متعلق أساساً بحجم الودائع وكذا مراعاة الضمانات الممنوحة من قبل المستثمر للحصول على القرض، ومدى التزامه بتنفيذ بنوده، ولا يكون ذلك إلا بالتحقق من سيرته التجارية وخبرته في مجال الاستثمارات، وكذا دراسة المشروع المقدم عليه من قبل خبراء ميدانيين.

### المطلب الثالث: ضمانات قروض التجمع البنكي على الاستثمار

أثبتت قروض التجمعات البنكية بأنها أداة ممتازة للإعلان عن أعمالك الهامة في السوق المحلي والدولي كما أنه يعتبر فرصة ممتازة لتأسيس شبكة مصرفية تضم مجموعة من المؤسسات المصرفية بدلاً من التعامل مع القروض التقليدية التي تعتمد على بنك واحد، مع

<sup>1</sup>- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص52.

الأخذ بعين الاعتبار الفوائد المتعلقة بتوفير الوقت والجهد والمتمثلة بإدارة القرض من قبل مصرف واحد<sup>1</sup>.

ومن بين المزايا التي يمنحها هذا القرض:

- توفير سيولة كبيرة.
- الحصول على خبرات مالية من خلال التعامل مع مصادر مصرفية متعددة.
- ارتباطك مع مؤسسات مصرفية قوية يعمل على تعزيز وتقوية وضعك في السوق المالي.

- يعتبر تقييماً إيجابياً لوضعك المالي والذي سينعكس إيجابياً على سمعتك ومصدقيتك.

<sup>1</sup>-ميثم عجام التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص41.

## خلاصة الفصل:

إن تصنيف الدول في العالم إلى دول متطورة وأخرى متخلفة، يعود أساساً إلى الجانب الاقتصادي، وهذا مما لا شك فيه يعود إلى مكانة الدولة اقتصادياً وامتلاكها بنوك استثمارية صلبة. كما أن القروض تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات أرباح مرتفعة، فالقروض أهم عنصر لتحريك الأموال المجمدة في البنوك والزج بها في العملية الاستثمارية.

ولذلك فإن سر أي أزمة أو تطور اقتصادي للدول هو البنوك، والتي يمكن لها أن ترفع دول أو تنزلها أسفل السافلين. لأن مساهمة البنوك في تنمية الاقتصاد لهو دليل على أنه تجسيد لسياسة اقتصادية سديدة، تؤدي حتماً إلى زيادة الاستثمار، الشيء الذي يجعلها أكبر مصدراً لتمويل المشروعات. ولذلك هدف أي دولة هو تعزيز مكانتها الدولية وذلك من خلال تطوير اقتصادها، ولأجل ذلك سخرت سياسات وقوانين، لأن عملية الاستثمار وحدها القادرة على خلق الثروة وتطوير الاقتصاد، فقد كانت جهود الدولة موجهة وحل مشاكلها والمتعلقة أساساً بالقروض البنكية لتسهيلها

خاتمة

### خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في صفحات هذا البحث، اتضح لنا أن القروض المجمعّة هي قروض كبيرة الحجم يتم تأمينها من طرف العديد من البنوك والمؤسسات المالية محلية كانت أو دولية وهذا راجع إما لكبر حجمها أو بهدف توزيع المخاطر. تتمتع القروض المجمعّة بالعديد من المزايا من بينها إمكانية طلب القرض بعمليتين أو أكثر، حصول المقترض على قيمة القرض من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة بغض النظر عن جنسيتها لكن ضمن اتفاقية و شروط موحدة.

تمنح القروض المجمعّة من طرف تجمع بنكي أي طقم إداري يتكون من المدير الرئيسي، المدير، المدير المشارك، المشاركون العامون، البنك المنسق البنك الوكيل وبنوك المرجع. كما أن القروض المجمعّة تتميز بتعدد الوثائق والنفقات التي يتحملها المقترض علاوة على سعر الفائدة.

ومن خلال استعراضنا لأهم دور تقوم به البنوك من خلال منحها لقروض للنهوض بالاستثمار فإنه يمكن بنا

الخروج بنتيجتين هامتين وهما:

1\_ التحولات الكبرى في العالم، أدت بالدول إلى الاهتمام أكثر بتنظيم منظومتها المصرفية وذلك من خلال تعزيز المكانة الجادة والهامة للبنوك. 2\_ لا أحد ينكر دور البنك في التنمية الاقتصادية، ودفع عجلة الاستثمارات الاقتصادية إلى الأمام، وهذا ما تسعى إليه الجزائر،

## خاتمة

رغم ما تعرفه من وتيرة بطيئة جدا في استغلال الاحتياطات النقدية المكدسة في المصارف، لعدم امتلاكها الارادة السياسية للزج بالبنوك لأن تكون أحد العوامل الرئيسية للإصلاح الاقتصادي في الدولة.

من هذه النتائج يمكن لنا الخروج ببعض المقترحات وهي:

1\_ على البنوك توسيع باب منح القروض ولكن في نظري لتمويل الصناعات المتوسطة والكبرى خاصة، وهو ما تحتاجه الجزائر، والتي تعيش ضعفا كبيرا في هذا المجال، لأن الملاحظ أن معظم القروض موجهة للصناعات الصغيرة، وهذا لا يخدم الدولة في التخلص من العديد من المشاكل الاقتصادية.

2\_ تشجيع الامتيازات البنكية الموجهة للأفراد لتقوية وتيرة الإدخار ، لأن هذه الأخيرة ضعيفة جدا في الجزائر، ولعدة أسباب، منها عدم وعي المواطن بالنتائج الإيجابية لعملية إيداع النقود على مستوى البنوك، وهذه النتائج قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، تنعكس على واقعه الاجتماعي.

3\_ ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي والمالي بشكل جدي، حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وتغيرات السوق العالمية، وذلك بإعطاء أهمية أكبر إلى الاستثمار لتوظيف أكبر لرؤوس الأموال المجمدة في البنوك مع مراعاة المخاطر والعوامل المؤثرة فيه، والأخذ بالمعايير والتقنيات العلمية عند منح القروض الاستثمارية.

# فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى
02	شكر وعران
03	المقدمة
<b>الفصل الأول :</b>	
أ- ب	المبحث الأول: المبحث الأول : عموميات حول قرض التجمع البنكي
4	المطلب الأول: مفهوم قرض التجمع البنكي
5	المطلب الثاني: أنواع وخصائص قرض التجمع البنكي
6	المطلب الثالث: أهمية واهداف قروض التجمع البنكي
8	المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار
8	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
10	المطلب الثاني: أنواع ومبادئ الاستثمار
17	المطلب الثالث : أهمية واهداف الاستثمار
18	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني :</b>	
20	المبحث الأول: دور قروض التجمع البنكي في تطوير الاستثمار
20	المطلب الأول: فوائد قروض التجمع البنكي على الاستثمار
23	المطلب الثاني: اثر قروض التجمع البنكي على الاستثمار
26	المطلب الثالث : اثر القرض المجمع وواقع تطور الاستثمار في الجزائر
28	المبحث الثاني: المبحث الثاني : مخاطر قروض التجمع البنكي على الاستثمار وطرق الوقاية منها
31	المطلب الأول: أسباب لجوء المستثمرين القروض التجمع البنكي
34	المطلب الثاني: مخاطر قروض التجمع البنكي على الاستثمار
36	ضمانات قروض التجمع البنكي على الاستثمار
38	خاتمة

41	قائمة المصادر والمراجع
----	------------------------

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

.الكتب:

1. مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

2005

2. علي البارودي، محمد السيد الفقي، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية،

الاسكندرية، 1999

3. عكاشة محمد عبد العال القانون التجاري الدولي العمليات المصرفية الدولية، الطبعة

الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2012

4. جميل أحمد توفيق الغدارة المالية "أساسيات"، دار النهضة العربية، بيروت

5. محمود محمد سعيان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال،

الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2008

6. أحمد محمد مصطفى نصير دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي، الجزء الثاني،

دار النهضة العربية، القاهرة، 2009

7. أحمد بلودنين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر - الجزائر، 2009،
8. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009،
9. خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006
10. صادق مدحت، أدوات و تقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001
11. غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله فائق نصار إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993
12. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006
13. ميثم عجام التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012

## 2.المذكرات الجامعية:

1. ليلي محمد وليد بدران ، مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية و كأسلوب لتوزيع المخاطر رؤية في دعم هذا النشاط لتعزيز دور البنوك السورية في مشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2009-2010

## 3.المقالات والمجلات:

1. - الياس سحر ، تمويل مركب الامونياك و اليوريا مرسى الحاج، قرض محلي بقيمة 2.06 مليار دولار ، مجلة الطاقة والمناجم، مارس 2009

إن تصنيف الدول في العالم إلى دول متطورة وأخرى متخلفة، يعود أساسا إلى الجانب الاقتصادي، وهذا مما لا شك فيه يعود إلى مكانة الدولة اقتصاديا وامتلاكها بنوك استثمارية صلبة. كما أن القروض تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن سر أي أزمة أو تطور اقتصادي للدول هو البنوك، والتي يمكن لها أن ترفع دول أو تنزلها أسفل السافلين. لأن مساهمة البنوك في تنمية الاقتصاد لهو دليل على أنه تجسيد لسياسة اقتصادية سديدة، تؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار، الشيء الذي يجعلها أكبر مصدرا لتمويل المشروعات.

كلمات مفتاحية

التجمع البنكي - القرض - الاستثمار

## résumé

La classification des pays du monde en pays développés et sous-développés est principalement due à l'aspect économique, et cela est sans aucun doute dû à la position économique du pays et à sa possession de banques d'investissement solides. Les prêts jouent également un rôle clé dans l'économie nationale, de sorte que le secret de toute crise ou développement économique des pays réside dans les banques, qui peuvent augmenter ou abaisser les pays. Car la contribution des banques au développement de l'économie est la preuve qu'elle est l'incarnation d'une politique économique saine, qui conduit inévitablement à une augmentation des investissements, ce qui en fait la première source de financement des projets

## . Mots-clés

Consolidation bancaire – Prêt – Investissement